تفاقـم الصراعات المحليـة والإقليمية والدولية المستقطبة فـي العـراق.. إلى أين؟

كاظم حبيب

ليست هناك مفاجآت في الوضع العراقي الراهن، فما حصل في الأيام الأخيرة بعد مغادرة القوات الأجنبية للأراضي العراقية كان متوقعاً. ومن يدعي غير ذلك يؤكد بعده عن الواقع العراقي وعن إشكاليات القوى السياسية المشاركة في بنية الحكومة الحالية من جهة، وعن الصراعات الإقليمية والدولية الجارية في المنطقة وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على اصطفاف القوى واستقطاب الصراع الراهن من جهة أخرى. فهو صراع على المصالح لا صراع على المبادئ، صراع على السلطة والأموال والنفوذ الاجتماعي، صراع ضد مصالح الشعب العراقي وضد مستقبله الديمقراطي المنشود.

إن المحرك الأساس في الصراع الدائر في العراق ناشئ عن طبيعة النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية وانعدام الثقة بين الأطراف الحاكمة وعجزها عن الجلوس إلى طاولة المفاوضات لحل المشكلات العالقة في ما بينها أو الالتزام بما يتم الاتفاق عليه وتنفيذه. كما إن جزءاً من هذه المشكلة يرتبط بأسلوب الحكم الفردي المتجه صوب تكريس الانفراد بالسلطة والاستبداد بالرأي وتهميش الرأي الآخر، وبالتالي الاستبداد بالحكم وشعور الطرف الآخر المشارك شكلياً في الحكم بأنه مهمش وخارج الصدد. والشعور العام لدى الشعب أن الطرفين تحدوهما الرغبة الجامحة في إقصاء الآخر والانفراد بالسلطة، وهو أمر غير ممكن وسيبوء بالفشل عاجلاً أو آجلاً. خلال السنتين الأخيرتين، أي منذ تشكيل حكومة المالكي الثانية، لم يكن وضع التحالف الحكومي سليماً معافى، بل جسد بشكل صارخ عمق الأزمة السياسية-الاجتماعية التي يعيش تحت وطأتها الشعب العراقي ومعاناته المستمرة من البطالة والفقر والفساد والإرهاب ونقص الخدمات الأساسية وهجرة المزيد من السكان إلى دول أخرى. وإذا كان عمق الأزمة ناشئ عن غياب الحياة الديمقراطية والانفراد بالحكم وعجز الحاكم عن تأمين التوافق الذي تستوجبه صيغة الحكم التوافقي الهزيل بين قيادة قائمة دولة القانون وقيادة القائمة العراقية بشكل خاص وعجز الطرفين عن إملاء ثلاث حقائب وزارية هي الدفاع والداخلية والأمن الوطني، إضافة إلى غياب المرأة عن استخدام حصتها في التشكيلة الوزارية بسبب الموقف الذكوري المناهض للمرأة وحقوقها ودورها في الحياة السياسة وعموم الحياة العامة. ومن هذا الوضع المريض جداً افاد رئيس الوزراء من وجوده على رأس هذه الوزارات وكالة فعزز خلال السنتين المنصرمتين مواقعه والقوى المساندة له على نحو خاص وهمش أكثر فأكثر دور القائمة العراقية في الحكومة العراقية، إضافة إلى تراجع دور وتأثير القوى والأحزاب المشاركة في التحالف الذي يقوده إبراهيم الجعفري، بل إن حزب الدعوة الذي يقوده رئيس الوزراء قد تهمش هو الآخر لصالح دور رئيس الوزراء، تماماً كما حصل لدور حزب البعث في فترة هيمنة صدام حسين على الدولة والحكومة والقوات المسلحة وحزب البعث وقيادتيه القطرية والقومية. ولم يعد لإبراهيم الجعفري سوى إلقاء الخطب الفارغة التي تذكرنا بخطب مقاربة لها لميشيل عفلق.

إن الشعور بالتهميش لدى أتباع القائمة العراقية دفع بالبعض من قياديها إلى المشاكسة السياسية والسفر المتكرر إلى الدول العربية والدولة التركية واللقاء بقياداتها التي رحب بها رئيس الوزراء ووجدها فرصة مناسبة لتعزيز نفوذه ودوره وتأثيره في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والشرطة. كما لا يمكن استبعاد لجوء بعض قياديي القائمة العراقية أو من المؤيدين لها إلى التفكير بصيغة ما للحصول على موقع أفضل في السلطة أو إلى زعزعة الوضع السياسي لفرض التعديلات التي يرونها ضرورية بالنسبة لمواقعهم في السلطة. وهذا الأمر لا يمكن لي أو لأي شخص آخر البت فيه، بل يفترض أن يبت به القضاء العراقي بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية أو تسييس قرارات القضاء بما يقود إلى فقدان القضاء لمصداقيته.

تشير التجارب الكثيرة إلى إن الاختلاف في المبادئ بين أطراف سياسية عدة يمكن من خلال الحوار الوصول إلى اتفاقات وتحالفات ونجاحات في حل المعضلات القائمة، في حين يعجز الجميع عن إيجاد حلول عملية حين تكون تلك المشكلات شخصية وبعيدة عن المبادئ وعن مصالح الشعب العراقي ومستقبل العملية السياسية. كما إن الخلافات الداخلية يمكن معالجتها عبر الحوارات الشفافة والنيات الصادقة، في حين يعجز الأطراف عن ذلك حين تكون هناك تدخلات خارجية ترافق العملية السياسية وقوى داخلية تستجيب وتتفاعل مع تلك التدخلات لاعتقادها بأن ذلك سيقوى مواقعها وسيعزز مواقفها ويقود إلى انتصارها في الصراع الدائر. ولكن العكس هو الذي يحصل في مثل هذه الحالات، والخاسر الوحيد هو الشعب حين لا يسود الاستقرار والأمن والسلام وحين يتعطل تماماً إنجاز المهمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

إن تتبع أوضاع العراق الداخلية خلال السنوات الثماني المنصرمة حتى الوقت الحاضر تؤكد بما لا يقبل الشك إن الدول والقوى الخارجية ساهمت وما تزال تساهم بقوة أكبر في زيادة التوتر الداخلي بسبب تدخلها اليومي في الشأن العراقي الذي أصبح منذ سنوات شأناً إقليميا ودولياً في آن، وأن القوى المحلية العراقية هي التي ساهمت وتساهم أيضاً في طلب ودعم هذا التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة لتعزيز مواقعها بقوى إقليمية ودولية. فحكام إيران من جهة، وحكام المملكة السعودية وحكام دول الخليج دون استثناء، وخاصة دولة قطر، وحكام تركيا من جهة ثانية لا يتدخلون في الشأن الداخلي العراقي فحسب، بل ويملكون نفوذاً ومواقع سياسية واجتماعية واقتصادية قوية في العراق. إن الذاكرة العراقية تشير مثلاً إلى أزمة تشكيل الحكومة والسفرات المكوكية لقوى القوائم العراقية المشاركة في الحكم إلى إيران ودول الخليج والسعودية وتركيا بهدف حل معضلة تشكيل الحكومة التوافقية على أساس المحاصصة الطائفية اللعينة التي انتهت بالموافقة على رئاسة المالكي لمجلس الوزراء للمرة الثانية والتشكيلة الوزارية الفاشلة القائمة حالياً والتي سمحت لرئيس الوزراء الانفراد الفعلي بالسلطة والتحكم بمجرى الأمور في البلاد.

يبدو لي، وبعد مرور ست سنوات على وجود نوري المالكي على رأس الحكومة العراقية وقيادة القوات المسلحة وما يقرب من سنتين على رأس وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني، تفاقم لديه الشعور بالقوة والقدرة على حسم المعركة السياسية لصالح قائمة دولة القانون، فهو يسعى بكل السبل إلى إنهاء الصراع لصالحه بطريقة الضربة المفاجئة والقاضية بعد عودته مباشرة من الولايات المتحدة ولقائه رئيس البيت الأبيض باراك أوباما، باعتبارها "ضربة معلم". ولكن هذه الضربة القاضية التي يتصور رئيس الوزراء إنها ستنهي الصراع السياسي في البلاد لصالحه ستقود بالضرورة إلى تعقيدات إضافية وإلى نزاع سياسي أكثر دموية لا بين أتباع القائمتين (الدولة والعراقية) فحسب، بل ستجر معها المجتمع في الوسط والجنوب وبغداد والموصل وكركوك بشكل خاص إلى صراع ونزاع دموي مرير لا يمكن تقدير عواقبه حالياً، بل يمكن منذ الآن رؤية سيل الدماء في شوارع وساحات العراق. ولم تمض سوى ساعات على مؤتمره الصحفي حتى سقط المئات بين قتلى وجرحى في الكرادة داخل على أيدي مجرمين ممتهنين ارتكاب الجرائم السياسية لتعقيد حل المشكلة القائمة وزيادة العداوة والصراع الطائفي. يمكن أن يكون طارق الهاشمي قد تورط بما يتهم به اليوم، ويمكن أن يكون صالح المطلك هو الآخر قد تورط بذات المشكلة، وربما يثبت الواقع هذا أو ينفيه. إذ لا يمكن قبول أو رفض هذين الاحتمالين، فتأكيد أو نفي ذلك من مهمات القضاء العراقي. ولكن، لا يمكن قبول الطريقة التي تعامل بها رئيس الحكومة وأجهزة الإعلام الحكومية وكل الناطقين ومستشاري رئيس الوزراء خلال هذه الأيام. فقد نشأ تداخل غير مقبول بين الجهاز القضائي والجهاز التنفيذي، وهو أمر يثير الشكوكية والمصداقية، رغم إن أجواء الصراع تسمح بكل ذلك بل وأكثر من ذلك. وهو ما كنا نخشاه وندعو إلى تجنبه.

إن أوضاع منطقة الخليج والدول المحيطة بها محملة بما لا يحمد عقباه بسبب المحاور التي نشأت وتكرّست خلال السنوات الأخيرة. فالمحور الإيراني-السوري قد كسب إلى جانبه حزب الله في لبنان وحماس في غزة وفلسطين عموماً، كما كسب إلى جانبه الحكومة العراقية. وليس دور الحكومة العراقية كوسيط مباشر بين سورية والجامعة العربية سوى التعبير الواضح عن هذا التحول الصريح في الموقف العراقي الرسمي إلى جانب إيران في موقفها من سوريا، في حين إن الذي يحكم سوريا هو نفس الحزب البعثي الذي حكم العراق لا غير، فإذا كان البعثيون في العراق شباطيون، فإن البعثيين في سوريا هم آذاريون، ولا فرق بينهما في الفكر والسياسة والممارسة. كما إن المحور السعودي-الخليجي-التركي قد كسب إليه القائمة العراقية في الموقف من سوريا وبالتالي في الموقف من إيران والحكومة العراقية، وهو الأمر الذي رفع من حالة الاستقطاب السياسي بين القائمة العراقية وقائمة دولة القانون. وقد نأت بعض القوى المتحالفة مع هاتين القائمتين بنفسها عن هذا الصراع، سواء أكانت مع القائمة العراقية أم مع قائمة دولة القانون، كما في محاولات السيد مقتدى الصدر أو السيد عمار الحكيم في هذا الصدد وسعيهما لحل الأزمة بالحوار السياسي، وكذلك في مقترح السيد رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود بارزاني، بعقد مؤتمر وطني عام لكل القوى السياسية العراقية من أجل إيجاد حل سياسي للمشكلات القائمة والمحتدمة. وكان الحزب الشيوعي العراقي، الذي أدرك مبكراً مخاطر تطور الصراع قد دعا مبكراً إلى عقد مؤتمر عام لكل القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية لمعالجة الخلافات القائمة بين الأطراف الحاكمة ومجمل العملية السياسية العراقية. ولكن ليس هناك ما يكفي من آذان صاغية وواعية لعمق المشكلات الناشئة.

هل أي مؤتمر وطني للقوى السياسية العراقية سيحل المشكلة الراهنة التي ازدادت تعقيداً أم سيكرّسها؟ ولكن لا بد من المحاولة أولاً وأن عجزت عن حل المشكلات وازدادت تعقيداً فلا بد من تشكيل حكومة إنقاذ وطني عراقية تكون محايدة تحل مجلس النواب وتدعو إلى إجراء انتخابات مبكرة. وهذا لا ينفي استمرار القضاء بممارسة دوره الاعتيادي في التحري عن الاتهامات الموجهة لطارق الهاشمي شرط تميزه بالحياد والابتعاد عن المواقف السياسية للأطراف المتصارعة.

إن خشية الشعب والمخلصين من السياسيين تكمن في احتمال عودة ما جرى في العراق في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ والعواقب الوخيمة على المجتمع والحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ ستلعب الميليشيات الطائفية دورها وتنقسم القوات المسلحة على نفسها بحكم انتمائها الطائفي الذي لم ينته بعد، وستساهم الدول المجاورة في تصعيد الموقف الساخن أصلا وتزيده دموية.

الشتاء العراقي تدفئه السجالات السياسية

علاء خالد غزالة

مر خبر رحيل آخر جندي أميركي من العراق يوم الثامن عشر من شهر كانون الأول الجاري من دون ضجة إعلامية، أو حتى ذكر إخباري يزيد على شريط الأخبار أسفل الشاشة في معظم القنوات المحلية والعالمية، فان أخبارا أخرى احتلت مساحة كبيرة في التغطية الإخبارية الإعلامية للشأن العراقي.

حينما قرأت خبر الجلاء الكامل، جال في خاطري أن ما يلي سيكون خطابا رئاسيا، أو بيانا وزاريا، او تصريحا برلمانيا سوف يقرأ بالمناسبة، اعتزازا بالمناسبة الوطنية المميزة، فهذا اليوم هو يوم الجلاء واستعادة السيادة. لكن ما تردد من أخبار كان مختلفا للغاية. فهذا رئيس الوزراء يحيل نائبه الى البرلمان لإقالته بدعوى عدم اللياقة... وما هي إلا يومان حتى يُعلن عن إصدار مذكرة إلقاء القبض بحق نائب رئيس الجمهورية بدعوى رعاية الإرهاب. سبحان الله كيف ينقلب السحر على الساحر بين ليلة وضحاها. فبعد أن كان كلا الرجلين قطبين أساسيين في كتابة وإقرار الدستور الذي يفترض ان يكون أساس العملية السياسية الجارية في العراق، أصبحا طريدين من قبل الحكومة وخارجين على القانون. يرى البعض ان رئيس الوزراء يتعمد أن يثير ضجة مع رموز القائمة العراقية بين الفينة والفنية لكي يغطي على فشل حكومته الذريع في حل المشاكل المستعصية التي يعانيها الشعب، من تهالك خدمات الكهرباء والماء والمجاري والطرق، إلى تفاقم مشاكل السكن والبطالة وتعطيل الصناعة والزراعة، وليس انتهاء بالخروقات الأمنية الفاضحة من آن لآخر. بمعنى آخر إن رئيس الحكومة يعمل على صرف الانتباه عن مسؤوليته المتمثلة بزعامته الحكومة بالادعاء انه ضحية هذه الحكومة "المفروضة عليه" وفق توافقات سياسية لا يد له فيها. واذا كان هذا الأمر صحيحا، فأين دور الشركاء في العملية السياسية؟ لماذا انزووا الى أقبيتهم فلا ينبسون ببنت شفة للتعبير عن سخطهم عن سياسية الحكومة التي هم جزء منها؟ لماذا يفاجأ الشعب بإعلان كبار مسؤولي الدولة مطلوبين للعدالة بلا مقدمات أو حتى بوادر ازمات تقدمت هذه الإعلانات؟ أما كان ينبغي لهم أن يخرجوا للعلن فيتحدثوا لنا عن هذه الأحداث وموقفهم منها؟ الظاهر ان طول جلوسهم خلف المكاتب الفارهة قد تمكن منهم حتى افقدهم حناجرهم، واسقط أنيابهم، وقلم أظافرهم، فما عاد بإمكانهم أن يهتفوا ضد اعتقالهم، أو يعظوا من يحاول ذلك. ومن يذكر مؤتمراتهم قبل شهور قليلة، فأنهم لا تعوزهم الفصاحة في التعبير عن خلجاتهم، وانتقاد المواقف السياسية التي لا يرتضوها من الحكومة حتى صاروا جزءا منها، لهم ما لها وعليهم ما عليها. اذا كان المالكي ينفرد بالحكم فان شركاءه هم المسؤولون عن ذلك. فلابد ان اتفاقاتهم غير المعلنة حملت في طياتها تسليما غير مشروط لرئيس الحكومة أملا في الحصول على المناصب ذوات المردودات المالية والمعنوية العالية، والتي من شأنها أن تضمن مستقبلهم إذا آن أوان الرحيل. قبل سبع سنوات سعى حزب طارق الهاشمي إلى إقرار الدستور في محافظة نينوى بعد أن أسقطته محافظتا الأنبار وصلاح الدين وبات على وشك السقوط كليا إن لم تمرره نينوى، حسب نصوص الدستور التي تشترط عدم اعتراض أغلبية ثلاث محافظات عليه في الاستفتاء العام حتى يمر. وكانت الصفقة حينها أن يُصار الى تعديل الدستور خلال اربعة اشهر. لم يحدث هذا الأمر، ولا يبدو انه سيحدث. فالرجل بات مطلوبا للعدالة، ولن يكون هناك موجب للإيفاء بوعد مع "مجرم". اما صالح المطلك فهو جنس من الناس يسكت دهراً لينطق كفراً، لكن هذا الأمر طرأ عليه مؤخرا. فحينما كان عضوا في لجنة كتابة الدستور لم يكن يجد ان البعثيين ربما كانوا أناسا صالحين، بل وافق عن تجريمهم ومنع حزبهم من العمل السياسي الى الأبد، وما الى ذلك من الفقرات الدستورية التي لا جدال في معاداتها لحزب البعث وأفكاره ومنهجه. ثم فجأة أضحى المدافع عن البعثيين وعن حزب البعث، حتى طاله الاجتثاث، ليستثنى بعد ذلك في مساومة سياسية بغيضة تهزأ بعقل الناخب الذي لم يعد يفهم ما يجري. على كل حال، أنيط بالمطلك أكثر الملفات اهمية بالنسبة للمواطن العراقي: ملف الخدمات. وطبعا، ليس بمقدوره أن يعمل على تحسين الخدمات الأساسية لأنه اكتشف ان رئيس الحكومة "دكتاتور". أما مرجعية هذين الرجلين، القائمة العراقية، فان موقفها كان على الدوام التهديد من الانسحاب من مجلس النواب، حتى نفذوا ذلك، وكأن هذا الأمر من حقهم. فهل انتخب الشعب ممثلين عنه ليغيبوا عن جلسات البرلمان احتجاجا على الحكومة؟ أليس هناك من طرق دستورية لمحاسبة ومساءلة الحكومة، بل وسحب الثقة عنها، وإجبارها على الانصياع الى رغبة المشرعين، وأولها ان يعين وزير لكل من الوزارات الأمنية الشاغرة الثلاث؟ بلى. لكن طرق الإثارة الإعلامية أسهل، وهي الإستراتيجية التي دأبت كل من الحكومة ومعارضتها على انتهاجها. وكل منهما إنما يغطي فشله بلجوئه إلى التصعيد الإعلامي. الشتاء قدم مبكرا هذا العام، لكن حرارة الأحداث سوف تجعله دافئا وان غاب الكهرباء عن سخاناتنا، والنفط عن مدفئاتنا، وجلسنا حول موقد الفحم نتحادث عن تسعيرة الوظائف في هذه الوزارة أو تلك. ربما ستبقي لنا الفكاهات التي نتندر بها في تلك الجلسات بعض الأمل بان ما هو آت خير مما مضى.

كاريكاتير

عادل صبري

الديمقراطيـة الشخصيـة وتقنيـات الإعـلام المستقبلـي

أوس عزالدين عباس

العقل الإنساني عادة ما يكون متعطشا للحقيقة بقوة كقوة الحياة في شتلة تصارع لمدّ جذورها وأغصانها للحصول على الضوء والماء لصنع غذائها، والمعرفة العميقة تمكننا من فهم أنفسنا وعالمنا بطريقة نستطيع أن نحكم بها أنفسنا بالمسؤولية، وأن نلتزم بعادات الاتصال والتي يمكننا أن نطلق عليها مصطلح ((الديمقراطية الشخصية)).

ومع دخولنا عالم الإعلام الجديد الغامض والمملوء بالأعاجيب، فليس من الغريب أن يشعر بعضنا بالخوف من مجرد التفكير بما قد يواجهنا مستقبلا، فالمستقبل يبدو غير آمن بالنسبة لنا، ونحن نسعى إلى بذل ما بوسعنا للخلاص من الإحساس بالخدر الناتج عن إغراقنا بكمية كبيرة جدا من التغييرات الحاصلة وبسرعة هائلة، والتي لا نستطيع التعامل معها، وهذا هو ما قصده ((أليفن توفلر)) بالنسبة لمصطلح ((صدمة المستقبل))، فالتغييرات الأولية للتغيّر الاجتماعي الهائل يمكنها أن تتناقل لعدة أجيال، فعلى سبيل المثال إن بعض المناطق من عالمنا الآن لم تدخل حتى الآن العصر الصناعي الجديد، فما بالنا بعصر المعلومات؟

ولقد أنتجت تقنيات الإعلام الجديدة، والتي صارت تربك العقل، معلومات فائضة عن الحد الطبيعي، بالإضافة إلى عوامل ثقافية أخرى، والتي هي في الوقت نفسه السبب الرئيسي لما يدعى بـ((صدمة المستقبل))، وبالنظر للملايين التي صرفت على بناء شبكات اتصال عالمية كما أوضح ((مات تاولر)) ويضيف : ((نحن نراهن على مستقبل الحياة والإنسانية على الأرض، لأن الإنترنيت العالمي لوسائل الإعلام التفاعلية نعمة بدلا من كونها نقمة، ولكن هل ستنجح شبكات الإعلام العالمية باستعبادنا أم بتحريرنا؟، ولعله من المبكر جدا لما ستؤول إليه الأمور، وفي الحالتين فإن الأمر يعتمد على كل واحد منا، أي على خياراتنا الشخصية، وعلى نظام القيم الذي نتبعه يوميا في اختيارنا لكيفية التفاعل وبوعي كامل مع عالمنا التفاعلي، فالمشكلة تكمن إذا في إننا نخشى نحن من تحمل مسؤولية التفكير بوعي، فالحل الحقيقي لصدمة المستقبل هو المعرفة العميقة للآليات وغايات وسائل الإعلام)).

وبالإمكان ملاحظة مدى ما يحدث على كوكبنا الآن، فالمؤسسات الإعلامية اليوم وعلى مدى عدة أجيال قادمة تقوم بتأسيس بنى تحتية للاتصالات العالمية التفاعلية والمتكاملة من جميع الجوانب، والتي تصل إلى كل بقعة من بقاع الأرض تقريبا، وقد تم قطع أشواط كبيرة وعديدة في المجال التقني ابتداءً من أسلاك النحاس، والتي تحمل التلغراف بواسطة شفرة معينة، إلى أسلاك النحاس ذات السلكين الملتفين حول بعضهما والتي تحمل الأصوات والفاكسات والمعلومات بصورة عامة، حتى تطورت إلى استحداث الأسلاك المحورية والألياف البصرية التي توفّر مجموعة كبيرة جدا من الخدمات لم تكن قبل ذلك ممكنة كالتلفزيون التفاعلي.

وقبل أكثر من عقد من الزمان تم التوصل إلى خدمات البث الأرضية والفضائية، حيث إننا نعيش الآن تقاربا عالميا للتلفزيون والتلفون والحاسوب بنظام تفاعلي واحد يربطها معا، مغيرا إلى الأبد كل الطرق التي اعتمدناها سابقا في حياتنا اليومية، حيث لم يحصل مثل هذا الشيء وبهذه السرعة من قبل.

وبإمكان العقل المثقف أن يجد الحلول من خلال الأزمات والتي قد يغفل عنها العقل الجاهل، فإذا كنا محظوظين كأطفال وحظينا بآباء ومعلمين لدرجة أن يغرسوا فينا عادات التعلم طوال العمر، وإذا كان قد تم تشجيعنا على الصبر والحرص على جميع الحقائق الأولية وتنظيمها على شكل معلومات تؤدي إلى المعرفة، عندئذ سيكون ممكنا أن يأتي اليوم الذي نحظى فيه بنعمة الحكمة الخالصة، وحينها سنتعلم من تلقاء أنفسنا بأن المعرفة هي أداة قوية حقا وقادرة على تغييرنا كأفراد ومجاميع حالها حال إتقان إشعال النار أو اختراع العجلة.

ويفسر العلماء واللغويون الطريقة التي نستخدم فيها اللغات المختلفة لوصف الحقيقة بأنها الطريقة التي ندرك فيها العالم من حولنا وأية خيارات يمكن أن نصل إليها لتغيير واقعنا، ولربما من المناسب لنا أن نسأل أنفسنا : ((كيف سيكون التاريخ مختلفا تماما فيما لو اخترع السومريون الكتابة المسمارية ؟))، ولذلك فإن هذا الاختراع قد أسهم في تغيير الحضارة الإنسانية بشكل كبير جدا، وكذلك اختراع الإنترنيت فقد يكون له على الأقل نفس التأثير، سواء كان هذا التأثير إيجابيا أم سلبيا، فالأمر يعتمد على خياراتنا.

وللحصول على لمحة مستقبلية عما ينتظر الإنسانية، وبينما نحن مشغولون ببناء شبكة الإنترنيت والشبكات الأخرى، كشبكات الفيديو والصوت والبيانات، لذلك لنلقي نظرة على ماحدث منذ اختراع الطباعة الحديثة، وبإمكاننا أن نناقش المزايا الأخلاقية لعدة كتاب، ولكن أفكارنا لن تكون نفسها بدون وجود هذا الإنتاج الضخم لطباعة الكتب ونقل الأفكار عبر الزمان والمكان، فضلا عن إن عملية نشر الكتب وتسويقها هي صناعة عالمية متينة، وهي مصدر معيشي كبير يعتمد عليه الكثير من الناس، فهل يمكن الملاحظة كيف إن الإنترنيت قد غير الكثير من أنظمة العمل القديمة حتى صار على الناس التلاؤم مع هذا النظام الجديد؟ ومهنة التدريس مثال آخر، فمع توافر الإنترنيت، وبتوافر الحاسوب لدى الطالب، فإناستعمال كلمة ((بحث)) رئيسة في محرك البحث للمواد الدراسية، فإن النتيجة ستكون صاعقة.

وعلى الرغم من تجاوز عمر الإنترنيت لعقد من الزمن، إلا إن فضولنا لا يزال كبيرا حول الكثير من الموضوعات التي لم تعد هذه الشبكة قادرة على إرضائه، فالإنترنيت ليس مكانا آمنا وسهلا طوال الوقت، وإنه يمكن أن يكون مكانا خطرا، حيث يتجول على شبكته الأشرار بحثا عن فريسة، بنفس الطريقة التي يتجول فيها الأشرار في الأسواق العامة بحثا عن أي شخص غافل، وما يشغل بالنا الآن هنا هو ليس الجريمة الإلكترونية، على الرغم من مخاطرها، لكننا نخشى إن طبيعة ((ثقافة الإنترنيت)) قد تؤثر بطريقة ما وبشكل سلبي على مجتمعاتنا، أو بشكل أكثر سلبية على أنفسنا وعوائلنا، فهناك العديد من المتغيرات التي من الممكن أن يتسبب بها الإنترنيت، ونحن نخشى مالا نفهمه، فكلما زاد جهلنا عن العالم كلما زاد إحساسنا بالخوف، ولكي نشعر بالأمان الكافي والذي يؤهلنا للتحكم بحياة متوازنة، فإننا نحتاج إلى فهم العالم بطريقة عقلانية تمكننا من فهم أنفسنا ومعرفة موقعنا ضمن الخطة الأكبر للأشياء.